تمويل المشروعات الصغيرة في السودان : تجارب وخبرات

د.عبد المنعم محمد الطيب

باحث اقتصادي ومصرفي

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية- السودان

مقدمة

في أدبيات الأعمال الصغيرة هنالك العديد من المصطلحات التي تعبر عن الإنتاج صغير الحجم بمختلف أنواعه مثل الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، الحرف، ، النشاطات المدرة للدخل، الأسر المنتجة والقطاع غير الرسمي (غير المنظم). ويواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات التي تحول دون تطوره بالشكل الملائم ، لا سيما وان معظم العاملين في هذا القطاع من الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تستوجب الاهتمام من قبل القائمين على الأمر .

تأتي هذه الدراسة بغرض الوقوف على تجارب وخبرات التجربة السودانية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بتناول دور السياسات الاقتصادية في تمويل المشروعات الصغيرة والمؤسسات غير المصرفية وتحليل موارد وتمويل الجهاز المصرفي ، كما تتناول الدراسة بالتحليل دور المصارف السودانية في تمويل المشروعات الصغيرة خلال الفترة 1999-2004م ، واستعراض المشاكل التي تمويل هذا القطاع و من ثم البحث في آفاق تطويره .

دور السياسات الاقتصادية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان

1-1:المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني

اخذ الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الكلية يشغل الكثير من الاقتصاديين و السياسيين والمفكرين، فاعدوا لها الدراسات والنظريات التي تعتبر بمثابة وسيلة لتقويم كفاءة وأداء الاقتصاد القومي. كما أنها تعتبر أداة بيد الدولة تساعدها على صياغة وإعداد السياسات الاقتصادية الملائمة، إضافة إلى أنها وسيلة يمكن من خلالها تحديد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي وكيفية معالجتها، على هذا الأساس فان الاهتمام بكليات الاقتصاد القومي أصبح ضرورة لابد منها لجميع دول العالم وباختلاف أنظمتها الاقتصادية وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ذلك الاهتمام اصبح يمثل المحور الأساس للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.استناداً على ذلك نستعرض في هذا الجزء من الدراسة بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني كالناتج المحلى الإجمالي، والموزانة العامة للحكومة المركزية والميزان التجاري.

1-1-1:مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1)
مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 1999-2004م

مليون دينار

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
البترول	-	-	-	139.1	143.5	173.8
الصناعة التحويلية	90.1	100.5	112.6	120.6	132.7	142
الكهرباء والمياه	21.9	23.2	24.4	25.3	26.6	28.4
البناء والتشييد	60.8	62.8	65	67.6	74.4	82.9
الخدمات*	427.2	433.9	452.3	470.4	489.2	521.7
الزراعة	619.7	624.4	649.4	701.6	738	771
التعدين والمحاجر	23.7	101.4	124.2	137.4	156.7	187.5
المجموع	1243.4	1346.2	1427.9	1662	1761.1	1907.3

المصدر : بنك السودان ، التقارير السنوية خلال الفترة 1999-2004م.

من الجدول رقم (1) يمكن تسجيل الملاحظات التالية :-

(1) تعتبر مساهمة القطاع الزراعي هي الأبرز خلال الفترة 1999-2004م، حيث بلغت 619.7مليون دينار في عام 1999م ووصلت إلى 771مليون دينار في العام 2004م.وللتعرف على مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي، فان الجدول رقم (10) يبين ذلك .

(2)بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 427.2 مليون دينار في العام 1999م وارتفعت حتى وصلت إلى 521.7 مليون دينار في العام 2004م.

(3)لم تظهر مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلي الإجمالي إلا في العام 2002 ، بينما بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية 90.1 مليون دينار في عام 1999م وارتفعت إلى 142 مليون دينار في العام 2004م.

(4)لم تتجاوز مساهمة قطاع الكهرباء والمياه 29 مليون دينار خلال الفترة 1999-2004م؛ أما قطاع البناء والتشييد فقد كانت افضل حالاً، إذ وصلت مساهمته إلى 82.9 مليون دينار في 2004م.

2-1-1: مؤشر الموازنة العامة للحكومة المركزية

جدول رقم (2)
الأداء الفعلي للموازنة العامة للحكومة المركزية
خلال الفترة 1999-2004م

مليون دينار

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات الذاتية	205200	334000	365200	472200	703600	1023900
المصروفات الجارية	197500	300000	342800	377000	563300	793600
الفائض أو العجز	7700	34000	22400	95200	140300	230300

المصدر: بنك السودان،التقارير السنوية خلال الفترة 1999-2004 .

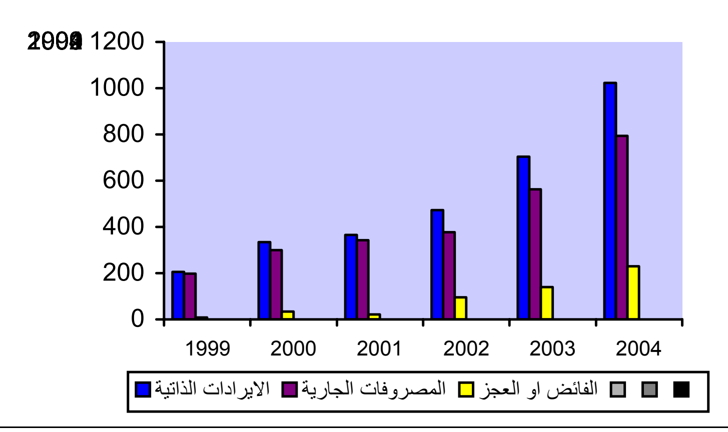
من الجدول رقم (2) يتبين الآتي :-

(1)تزايدت الإيرادات الذاتية بصورة بطيئة في العامين 2000و2001م ، ثم بدرجة أكبر في عامي 2003و2004 م ومن المتوقع أن يكون تنامي الإيرادات الذاتية اكثر من ذلك في العام 2005م

(2)تباين المصروفات الجارية خلال الفترة 1999-200م، ثم تزايدها بصورة متصاعدة خلال الفترة 2002-2004م.

(3)تحقق فائض في الموازنة عند مقارنة الإيرادات الذاتية بالمصروفات الجارية خلال الأعوام 1999-2004 م،وذلك بسبب ظهور بعض الموارد الجديدة لدى الدولة ،على الرغم من الفترات السابقة كانت تسجل عجزاً مستمراً.والشكل رقم (1)يبين الإيرادات الذاتية والمصروفات الجارية للحكومة المركزية خلال الفترة 1999-2004م.

شكل رقم(1)
الأداء الفعلي للموازنة العامة للحكومة المركزية
خلال الفترة 1999- 2004م



3-1-1: مؤشر الميزان التجاري

يمثل عجز الميزان التجاري مشكلة كبرى لدى صانعي السياسة الاقتصادية في السودان، إذ وصل عجز هذا الميزان إلى 476.1 مليـون دولار فى عام 1999م، أما العام 2000م فقد سجل فائضاً قدره 254 مليون دولار وسجلت الأعوام التالية عجزاً إلا انه كان بـصورة متناقصة حيث بلغ 297.5 مليون دولار في اية العام 2004 م، ومرد ذلك توافر موارد من النقد الأجنبي في جانب الصادرات السلعية لا سيما صادرات البترول. والجدول رقم (3) يبين تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1999-2004م.

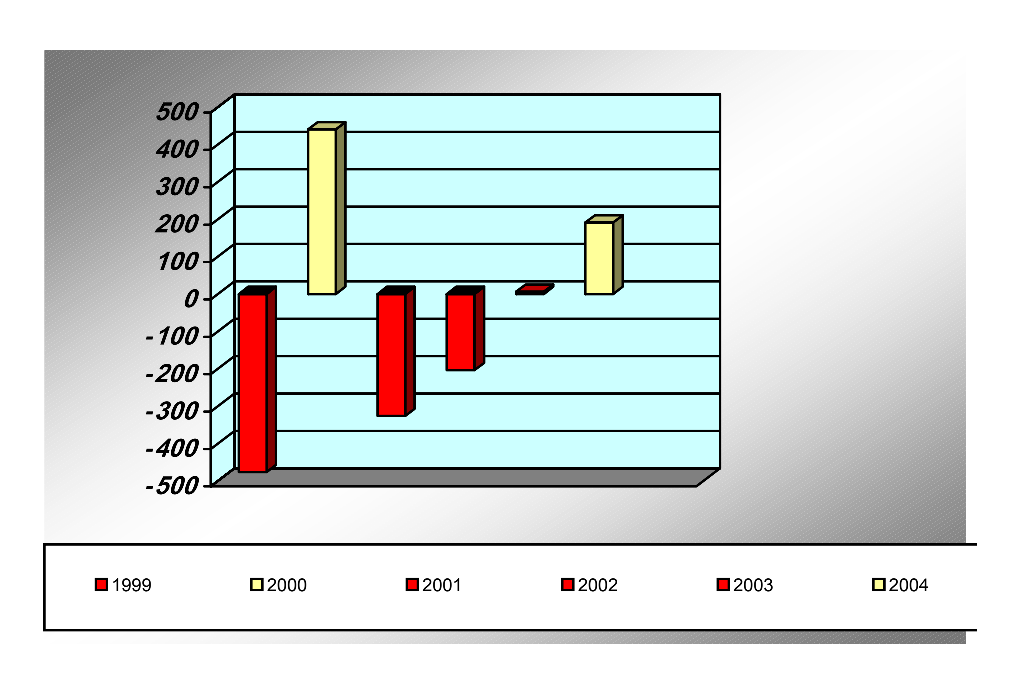
تطور الميزان التجاري
خلال الفترة 1999-2004م

مليون دولار

البيان	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1999	780.7	1256.2	(476.1)
2000	1806.7	1366.4	440.3
2001	1698.7	2024.8	(326.1)
2002	1949.1	2152.8	(203.7)
2003	2542.2	2536.1	6.1
2004	3777.8	3586.2	191.6

المصدر:بنك السودان ،التقارير السنوية خلال الفترة 1991-2004م

شكل رقم (2)
تطور الميزان التجارى
خلال الفترة 1990-2004م



واللافت للنظر أن الصادرات السلعية مازالت تتسم بالثبات النسبي ، لذا لم تنمو وتؤثر بصورة فاعلة على الميزان التجاري (على عكس ما هو الحال عليه بالنسبة لصادرات البترول)،هذا فى الوقت الذي تتزايد فيه حركة التجارة العالمية بصورة كبيرة، الأمر الذي ترتب عليه انخفـاض نصيب السودان من الصادرات العالمية، وتزيد أهمية هذه المسألة فى ضوء هيكل الصادرات السودانية ، الذي يغلب عليه حـتى الآن، الـسلع

التقليدية التي تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات،مع ملاحظة التناقص المستمر فى قيمة الصادرات السلعية عموماً، والزراعية منها على وجه الخصوص وبالتالي تدهور مكانتها النسبية داخل الهيكل.

وقد تزامن عجز الميزان التجاري على الرغم من زيادة حصيلة الصادرات باستمرار الزيادة فى الواردات السلعية، والتي وصلت إلى 1256.2مليون دولار في عام 1999 والى 2152.8مليون دولار في عام 2002م بينما بلغت 4075.2مليون دولار في عام 2004م . ويعزى هذا الارتفاع المستمر للواردات بسبب السياسات الاقتصادية المطبقة والتي خففت كثيراً من القيود على الاستيراد، وبالتالي زاد الطلب على السلع الوسيطة والاستهلاكية والتي تمثل جانباً مقدراً من الواردات، وهذه الزيادة لم تنعكس إيجابيا على حجم الصادرات.

1-2:سياسات البنك المركزي ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تدف السياسة النقدية إلى استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وعرفت في أدبيات الاقتصاد النقدي بأ ا مجموعة الإجراءات والتدابير اللازمة التي تتخذها السلطة النقدية في الدولة - البنك المركزي - بغرض إدارة النقود في الاقتصاد القومي، ووفقاً لأهداف محددة، وفي هذا السياق تقوم الدراسة بتحليل موجهات وضوابط تنظيم السيولة التي يصدرها البنك المركزي خلال الفترة 1999-2004م، والضوابط التي أصدرها بغرض منح التمويل المصرفي، وذلك للوقوف على مدى الاهتمام الذي أولاه البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والتي أطلق عليها مصطلح التنمية الاجتماعية(1).

1-2-1:تنظيم سيولة الجهاز المصرفى

جدول رقم (4)

تنظيم سيولة الجهاز المصرفى

خلال الفترة 1999-2005م

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاحتياطي النقدي القانوني- بالعملة المحلية%	28	20	12	14	14	12	14
- بالعملة الأجنبية %	6	10	12	14	14	12	14
نسبة السيولة الداخلية من النقد المحلي	10	10	10 كمؤشر	10 كمؤشر	10كمؤشر	10 كمؤشر	10 كمؤشر
رصيد الشيكات المصرفية الصادرة %	50	50	-	-	-	-	-
الاحتفاظ بالأصول السائلة*(1)	غير محدد	غير محدد	//	//	//	//	//
الودائع فيما بين البنوك	يسمح	//	-	يسمح	يسمح	//	//
طلبات التمويل من نوافذ البنك المركزي	يسمح	//	//	//	//	//	يسمح مع التحديد*(2)

المصدر: بنك السودان ،السياسات النقدية والتمويلية ،خلال الفترة 1999-2005م

من الجدول رقم (4) يتبين الآتي :-

(1) بلغت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني 28% بالعملة المحلية 6% بالعملة الأجنبية فى العام 1999م وانخفضت إلى "20% بالعملة المحلية و10% بالعملة الأجنبية " فى العام 2000م ثم الى " 12% بالعملة المحلية والأجنبية " فى العام 2001م ،وارتفعت إلى 14% فى عامي 2002م،2003م ، وانخفضت مرة أخرى إلى 12% فى النصف الأول من العام 2004م، إلا أن هناك تعديلاً أجرى بإرجاعها مرة أخرى إلى 14% واستمر الوضع كذلك فى السياسة الصادرة عن العام 2005م.هذا ويتم الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني بالعملتين المحلية والأجنبية بنسب متساوية لكل منهما اعتباراً من العام 2001م وحتى العام 2005م .

(1)* في شكل نقد واصول سائلة مكونة من شهادات مشاركة الحكومة (شهامة) والصكوك الحكومية الأخرى.

(2)* يجوز لتغطية العجز الفعلي في السيولة في الحساب الجاري للمصرف في حدود 10% من حجم الودائع الجارية بالعملة المحلية على أن لا يتجاوز ا المبلغ واحد مليا ردينار.وقد تم إيقاف النافذة فى يوليو 2005م

(2) كذلك أشارت السياسة الصادرة إلى ضرورة احتفاظ البنوك بنسبة 10% من العملة المحلية كسيولة داخلية خـلال الفتـرة 1999-2004م.
(3) أشارت السياسات إلى السماح للمصارف بالاحتفاظ بالودائع فيما بينها كموارد ،مع إمكانية الحصول على التمويل من نوافـذ بنـك السودان،والتى من المفترض أن تتوقف منتصف العام 2005م ،وفق ما هو مشار إليه فى السياسة الصادرة عن العام 2005م .
تاسيساً على ما سبق يمكن تصور حجم الموارد المتاحة للجهاز المصرفى والتى يمكن استخدامها أو توظيفها بغرض الحصول على إيرادات فى حدود "76%" من إجمالي الموارد المتاحة على وجه العموم ، وذلك بعد استيفاء نسبة الاحتياطي النقدي القانوني .

2-2-1: ضوابط التمويل المصرفي خلال الفترة 1999-2005م

جدول رقم (5)
تمويل القطاعات ذات الأولوية
خلال الفترة 1999-2005م

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة التمويل للممنوح للقطاعات ذات الأولوية	95%	90%	غير محدد(1)	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
تمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفين(2	5%	7%	غير محدد	10%	10%	10%	10%
نسبة التمويل الممنوحة للقطاعات غير الأولوية	5%	10%	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد

المصدر بنك السودان ،السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة 1999-2004

من الجدول رقم (5) يتضح الآتي :
(1) حددت السياسة النقدية والتمويلية تمويل القطاعات ذات الأولوية بنسبة 95% و 90% على التوالي فى العـامين 1999م، 2000م ،بينما تركت الخيار للمصارف منح التمويل المصرفى دون تحديد يذكر وذلك اعتباراً من العام 2001م.
(2) تراوح تمويل الأسر المنتجة – صغار المنتجين والحرفيين ما بين 5% - 10% خلال الفترة 1999- 2005م . إلا انه يمكن القول أن البنك المركزي اصبح يولي اهتماما متعاظما بقطاع التنمية الاجتماعية و أصبحت المحور الرئيسي في العام 2006.

المحور الثاني

دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان

يتم منح التمويل للمشروعات الصغيرة بأنماط وأشكال متعددة خلاف التمويل الذي تمنحه المصارف وفقاً لموجهات السياسة النقدية التي يصدرها البنك المركزي.يستعرض هذا المحور أشكال وأنواع تمويل المؤسسات غير المصرفية للمشروعات الصغيرة في السودان.

2-1:البرامج الاجتماعية المحلية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتم منح التمويل الأصغر في السودان عن طريق مجموعة كبيرة من البرامج الاجتماعية، و المنظمات غـير الحكوميـة المحليـة والعالميـة والصناديق الاجتماعية الحكومية. من أكثر الجهود الاجتماعية للادخار والاقتراض غير الرسمي المنتشرة في الـسودان تعـرف بالـصندوق أو (الختة)، وهو عبارة عن صندوق دوار اجتماعي/ادخاري يدار بواسطة الجهات الممولة له. ويساهم الأفراد فى هذا الصندوق بنسب تدفع فى أوقات محددة يتفق عليها يعادل مجموعها ما يسمي بالصرفة ، وتوزع المبالغ المتحصلة لكل فرد حسب الاتفاق الذي يتم بـين الأعـضاء في بداية إنشاء الصندوق، وتستخدم موارده في أغلب الأحول (وليس بالضرورة فى كل الأحوال) فى الصرف الخاص بالمـشروعات الـصغيرة (الإيجار، شراء المعدات والأواني، تمويل رأس المال العامل وغيرها). كذلك يقوم تجار القرية بمنح التمويل للمشروعات الصغيرة، وهذا النوع من التمويل التقليدي يتميز بمرونته العالية ويتطلب فقط ضمانا شخصيا ولكنه يجلب هوامش ربح عالية. النوع الآخر من التمويل يمكـن أن نطلق عيه "الشراكة التقليدية" في وسائل الإنتاج. وفي هذا النوع من التمويل يتحصل أصحاب الأعمال الفقراء على وسائل الإنتاج وتقسم العائدات بالتساوي بين عوامل الإنتاج المستخدمة لمصلحة الشركاء. التمويل الأصغر يتم أيضا في بعض مناطق السودان عن طريق صلة القرابة ونسيج القبيلة، حيث يقوم بعض الناس من نفس القبيلة أو المنطقة بتقديم دعم مالي للبادئين فى مجال الإنتاج صغير الحجم بدون أي تكاليف.

(1) نسبة تمويل الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفين هي نسبة من التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية.
(2) إلغاء السوقفات القطاعية للتمويل.

وهنالك نوع آخر من التمويل يتم عن طريق التكاتف الجماعي (النفير) حيث يقوم سكان القرى بتقديم إسهامات للأسر الفقيرة عن طريـق العمل الجماعي.

2-2:دور المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية في تمويل المشروعات الصغيرة

هنالك أكثر من مائة منظمة غير حكومية محلية وأجنبية تعمل بالتنسيق مع الحكومة فى مجال التمويل الأصغر وتقديم قروض فى الحـالات الطارئة والعلاجية والتعليمية والخدمية للفقراء فى السودان.هذه الأنواع من التمويل التقليدي تنتشر فى كل أنحاء السودان لذلك من الـصعب أن يتم تحدد حجم التمويل وتأثيراته على الجهات المستهدفة من الفقراء. وتقدم المنظمات الأجنبية غير الحكومية القـروض للمـشروعات الصغيرة مثل خدمات الشاي، الأحذية والحرف النسائية والمطاعم داخل المنازل، بالاضافة إلى تقديم خدمات التدريب للنازحين وفقراء الريف والحضر. وتشمل شروط مثل هذا التمويل شرط مدى درجة الفقر، وشرط الاقليات، وشرط العطالة. وهنالك منظمات أجنبية غير حكومية تعتمد على جمعيات الادخار والتسليف عن طريق الضمانات التي تشبه ضمانات ا موعة المطبقة فى بنك جرامين، كما أ ا تـستغل بعـض الصيغ التمويلية الإسلامية كالمرابحة. من بين هذه ا موعات منظمة بلان سودان، دوقاب، ومنظمة أكورد.

2-2-1:منظمة دوقاب: أنشأت دوقاب أربعة اتحادات ادخار بعضوية بلغ عددها 146 خلال التسعينات، كما قامت بجانـب تقـديم القروض الصغيرة، بتقديم قروض استهلاكية وفرص تدريب فى مجال الموضوعات المالية ودعم تقني. في تقديمها للتمويل الـصغير اعتمـدت دوقاب على صيغة المرابحة امش بلغ نحو 4%، ويتم الدفع شهريا بحيث لاتزيد مدة القرض عن 6 أشهر

2-2-2:منظمة بلان سودان: أنشأت منظمة بلان سودان أيضا أربعة جمعيات خلال التسعينات بعضوية بلغت أكثر من 500 ألـف. ويتم التمويل عن طريق صيغة المرابحة الإسلامية امش 4% ويدفع القرض فى حدود شهر وربع الشهر.

2-2-3:منظمة اكورد: يهدف برنامج منظمة أكورد لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة عن طريق تقديم القروض الأصـغر لـشريحة الفقراء واللاجئين لرفع مستويات الدخول والتشغيل فى كل من بور تسودان وكسلا بشرق السودان، وتستغل منظمة أكورد الصيغ الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة والقرض الحسن. وبين الأعوام 1994 و 1992 بلغ عدد المستفيدين مـن هـذا البرنـامج 26 ألـف فى مشروعات مثل مشروعات الصيد والتجارة البسيطة واللحام وتربية الأغنام. تتراوح مدة القروض تتراوح بين شهرين إلى خمسة أشهر وأعلى هامش مرابحة أربعة بالمائة فى الشهر .

2-2-4:منظمة اليونيدو: منظمة اليونيدو (برنامج تنمية المناطق المختارة) استهدف نحو نصف مليون فقير فى المناطق الريفيـة للتمويـل فى التسعينات. يعتمد هذا البرنامج على الاعتماد الذاتي للمجتمع والمشاركة في التنمية الريفية لمكافحة الفقر ورفع مستويات المعيـشة لـبعض المناطق المختارة. ويقدم المشروع رأس المال للفقراء بما ففي ذلك النساء في ألف قرية عن طريق نظام تمويل دوار (صندوق) يـدار بواسـطة الأفراد أنفسهم ويعمل بصيغة المرابحة الإسلامية. ويتم تامين الدفعيات عن طريق ضمان طرف ثالث أو الضغط الاجتماعي وفي بعض الأحيان تستعمل الأصول ذات القيمة كضمانات. ويعتمد حجم التمويل وبرنامج السداد وفترة السماح على نوع المشروعات (مثل طحن الحبوب، تربية الدواجن والأغنام وصناعة الصابون والمشغولات الحرفية والتخزين التقليدي للحبوب)(2).

2-3:دور الصناديق الاجتماعية المحلية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة

توجد بعض الصناديق والمؤسسات الاجتماعية في السودان تعمل على منح لتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشمل ما يلي:-

1- ديوان الزكاة.
2- مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.
3- ا لصندوق القومي للمعاشات
4- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي
5- الصندوق القومي لدعم الطلاب
6- الهيئة العامة للتأمين الصحي.
7- صندوق دعم المتأثرين من اعادة هيكلة الاقتصاد.

أنشئت هذه الصناديق بأهداف اقتصادية واجتماعية محددة، ويمول بعضها من الموازنة الحكومية بينما يمول البعض الآخر من التبرعات أو من قبل المستفيدين أنفسهم. بالاضافة إلى النشاطات مثل الإنفاق على الخدمات الأساسية والتأمين الصحي ، ويشير الجـدول رقـم (6) إلى استثمارات هذه الصناديق خلا ل الفترة 1995-2001. حيث يلاحظ ما يلي:-

جدول رقم (6)

استثمارات الصناديق الاجتماعية

مليون دينار

الصندوق / العام	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ديوان الزكاة	-*	-	-	-	-	-	-
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	-	526	544	1148	2417	3360	4266
الصندوق القومي للمعاشات	278	950	2580	6400	10450	4184.7	غير متوفر
الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي	185.8	531.7	1049	1175	443.7	2113.9	2629
الصندوق القومي لدعم الطلاب	-	-	-	-	-	-	-
الهيئة العامة للتأمين الصحي	-	-	-	-	-	-	-
صندوق دعم المتأثرين مـن إعـادة هيكلة الاقتصاد	-	-	-	-	-	-	-
حجم الأرباح	المعاشات	-	160	133	2200	1340	
	تأمين اجتماعي	34.7	90.2	151.1	148	173.5	
الموارد	المعاشات	-	15.8	5.2	34.4	12.8	
	التامين الاجتماعي	18.6	17	14.4	12.6	39.1	
	مصرف الادخار	341.7	706.8	1713	2102.3	3115.6	
نسبة الأرباح / التمويل	المعاشات	371	1062.9	2208.7	3389.4	5263.9	
	تامين اجتماعي	-	175	169	292	421	
التمويل/ إجمالي الموارد	مصرف الادخار	-	300.6	322	393	574.1	
	المعاشات	81.3	89.4	150.6	304.4	335.4	
	التامين الاجتماعي	50	50	47.5	34.6	8.4	

من الجدول رقم (6) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

(1)عدم قيام بعض الصناديق والمؤسسات الاجتماعية بالدخول فى مجال الاستثمار المباشر كديوان الزكاة والصندوق القومي لدعم الطلاب.

(2)عدم توفر معلومات عن أرباح الاستثمار لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية خلال فترة الدراسة.

(3)تراوحت نسبة أرباح الصندوق القومي للمعاشات لإجمالي تمويله ما بين 5.2% و 34.4% خلال الفترة 1995 – 2000م، بينمـا تراوحت نسبة أرباح التمويل للصندوق القومي للتأمين الاجتماعي ما بين 12.6% و 182.8% خلال الفترة 1995-2001م.

(4)تراوحت نسبة التمويل إلى إجمالي الموارد لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ما بين 300.6% و 694.8% ويلاحظ أن هذه النسبة متزايدة بصورة متتالية خلال الفترة 1995-2001م، ويعزي ارتفاع هذه النسب عموماً، إلى تخصيص جانب كبير من التمويل لمشروعات التنمية الاجتماعية من مثل الدولة هذا إلى جانب قيام المصرف فى جذب الودائع والتى تساعد بدرجة أساسية فى توفير سقف تمويلي وفقـاً لسياسات بنك السودان.

(5)تراوحت نسبة التمويل إلى إجمالي الموارد للصندوق القومي للمعاشات ما بين 81.3% و 335.4% خلال الفترة 1995-2000م. وهذا يعني أن الصندوق بقطع جزءاً كبيراً من الموارد ليتم توجيهها إلى التمويل.

(6)تراوحت نسبة التمويل إلى إجمالي الموارد للصندوق القومي للتامين الاجتماعي ما بين 5% و 20.6% وهي نسب منخفـضة مقارنـة بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية والصندوق القومي للمعاشات.

نخلص من ذلك أن هناك بعض الصناديق وظفت أموالها فى الاستثمار المباشر من خلال إدارات متخصصة كالصندوق القـومي للمعاشـات والتأمين الاجتماعي. واستطاعت أن تحقق أرباحا مقدرة خلال فترة الدراسة.

ومن البديهي أن هذه الاستثمارات المبينة تستفيد منها قطاعات كبيرة من أفراد ا تمع السوداني وفق ما موضح في الجدول رقم (7) .

جدول رقم (7)
المستفيدون من خدمات الصناديق والمؤسسات الاجتماعية

مليون دينار

العام الصندوق	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ديوان الزكاة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1586847	1458522
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	غير متوفر	غير متوفر	812	1638	3106	24606	غير متوفر
الصندوق القومي للمعاشات	115018	120824	126661	134739	139419	144858	151135
الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي	33548	38730	44382	53216	62804	74991	108231
الصندوق القومي لدعم الطلاب	-	151642	197022	265487	266811	343875	199258
الهيئة العامة للتأمين الصحي	-	-	-	-	-	-	-
صندوق دعم المتأثرين من اعادة هيكلة الاقتصاد	-	-	-	-	-	-	-
عدد السكان		27.900000	28.700000	295000 0	30300000	31100000	31900000
النسبة						%7	%6
ا موع	148566	311196	368877	455080	472140	217577	1917146
الزكاة	-	-	-	-	-	73	76
الادخار	-	-	0.3	0.4	0.7	1.1	-
المعاشات	77.4	38.8	34.3	29.6	29.5	6.6	8
التامين الاجتماعي	22.6	12.5	12	11.7	13.3	3.5	5.6
دعم الطلاب	-	48.7	53.4	58.3	56.5	15.8	10.4
ا موع	100	100	100	100	100	100	100

يشير الجدول رقم (7) إلى ما يلي:-

(1)نسبة لعدم توفر معلومات دقيقة عن المستفيدين من ديوان الزكاة ومصرف الادخار خلال الفترة 1995-1999م، سينبني التحليل بالتركيز على عامي 2000 و 2001م.

(2)يمثل المستفيدون من ديوان الزكاة فى العامين المذكورين أعلاه 73% و 76% من إجمالي عدد المستفيدين وهذا يوضح أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به ديوان الزكاة فى تخفيف وطأة الفقر.

(3)يمثل المستفيدون من الصندوق القومي للمعاشات نسبة 6.6% و 8% للفترة أعلاه، كما يلاحظ أيضا انخفاض نسبة المستفيدين من الصندوق القومي للتامين الاجتماعي ومصرف الادخار للتنمية الاجتماعية.

(4)أما المستفيدون من خدمات الصندوق القومي لدعم الطلاب فيمثلون نسبة مقدرة مقارنة بالصناديق الأخرى خلال ديوان الزكاة وذلك على الرغم من محدودية الفئات المستهدفة لهذا الصندوق وانحصارها على قطاع الطلاب فقط.

(5)استطاعت هذه الصناديق والمؤسسات الاجتماعية أن تغطى 7% و 6% إجمالي عدد السكان فى العامين 2000 و 2001م على التوالي، ونخلص من ذلك إلى ضعف مساهمة هذه الصناديق فى تخفيف وطأة الفقر(3).

ويمكن القول أن الصناديق الاجتماعية استطاعت أن تغطي حوالي 7% و 6% من إجمالي عدد السكان خلال العامين 2000-2001م.

المحور الثالث
الجهاز المصرفي السوداني : تحليل الموارد والتمويل

إن الدور الفاعل الذي يفترض أن يلعبه الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة هو إنزال موجهات البنك المركزي إلى التنفيذ الفعلي في منح التمويل المصرفي ، إلا أن تنفيذ ذلك يتوقف على جذب الموارد التي توظفها المصارف التجارية والمتخصصة نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها المشروعات الصغيرة .

3-1: تحليل موارد الجهاز المصرفي

تتكون موارد المصارف السودانية من عنصرين أساسيين هما الموارد الداخلية والتي تسمى موارد ذاتية أو حقوق ملكية ، و الموارد الخارجية والتي تمثلها الودائع بأشكالها المختلفة (جارية واستثمارية وادخارية وهوامش) ، وسوف يتم التركيز على الموارد الخارجية والتي تمثلها الودائع المصرفية بنسب تتجاوز 75% في الجهاز المصرفي السوداني (4). والتي يعكسها الجدولين (8) و(9) والشكل رقم (3).

جدول رقم (8)

ودائع الجهاز المصرفي بالعملتين المحلية و الأجنبية

خلال الفترة 1999 – 2004م

مليون دينار

البيان	1999		2000		2001		2002		2003		2004	
	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية
جارية	59295	24482	78203	46895	112858	46578	151134	52230	197915	58762	284579	91665
ادخارية	17373	569	12584	1172	15190	1342	20044	1618	23740	1548	32469	1664
استثمارية	3990	17095	19928	18004	31417	37662	40432	60788	60945	84696	67054	108513
الهوامش*	1110	21606	1505	9934	3510	25652	4567	32262	4531	40806	7957	52748
ا موع	81768	63752	121220	76006	162975	111235	216177	146898	287140	185812	392058	254590

* تم احتساب بيانات الجدول رقم(26) اعتماداً على الجدولين رقم (24) و (25)

ودائع الجهاز المصرفي بالعملتين المحلية و الأجنبية

خلال الفترة 1999 – 2004م

نسبة مئوية

البيان	1999		2000		2001		2002		2003		2004	
	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية	محلية	أجنبية
جارية	40.7	16.8	39.7	23.8	41.2	17	41.6	14.8	41.8	12.4	44	14.1
ادخارية	11.9	0.5	6.4	0.6	5.5	0.5	5.5	0.4	5.1	0.4	5	0.3
استثمارية	2.7	11.7	10.1	9.1	11.5	13.7	11.1	16.7	12.8	17.9	10.4	16.8
الهوامش*	0.8	14.8	0.8	5	1.3	9.4	1.3	8.9	1	8.6	1.2	8.2
ا موع	56.2	43.8	61.5	38.5	59.4	40.6	59.5	40.4	60.7	39.3	60.6	39.4

* تم احتساب النسبة المئوية للجدول رقم(9) اعتماداً على الجدول رقم (8) .

من الجدول رقم (9) يلاحظ ما يلى :

(1) تراوحت الودائع الجارية بالعملة المحلية مقارنة بإجمالي الودائع ما بين 39.5%- 44% وقد بلغت فى المتوسط 41.4% ،أما الودائـع الجارية بالعملة الأجنبية فقد تراوحت ما بين 12.4%- 23.8% وقد بلغت فى المتوسط 16.4%،وبالتالي يمكن القول أن الودائع الجارية بالعملتين المحلية والأجنبية شكلت حوالي 57.8% فى المتوسط خلال الفترة 1999-2004م .

(2) تراوحت الودائع الادخارية بالعملة المحلية ما بين 5%- 11.9% خلال الفترة 1999-2004م وقد بلغت فى المتوسط 6.5%، أما الودائع الادخارية بالعملة الأجنبية فقد تراوحت ما بين 0.3%- 0.6% وقد بلغت فى المتوسط 0.5%،وبالتالي يمكن القول بان الودائـع الادخارية بالعملتين المحلية والأجنبية بلغت 7% فى المتوسط خلال الفترة 1999-2004م .

(3) تراوحت الودائع الاستثمارية بالعملة المحلية ما بين 2.7%- 12.8% خلال الفترة 1999-2004م وقد بلغت فى المتوسط 9.8% أما الودائع الاستثمار بالعملة الأجنبية فقد تراوحت ما بين 9.1%- 7.9% وقد بلغت فى المتوسط 15.0% ،وبالتالي فان المتوسط العـام لإجمالي الودائع الاستثمارية بالعملتين المحلية والأجنبية بلغ 25%.

(4) تراوحت الهوامش التى يحتفظ ا الجهاز المصرفى بالعملة المحلية ما بين 0.8%- 1.3% وقد بلغت فى المتوسط 1.1% أمـا الهـوامش بالعملة الأجنبية فقد تراوحت ما بين 5%- 14.8% وقد بلغت فى المتوسط 9.1% كما بلغ فى المتوسط العام للهوامش بالعملتين المحليـة والأجنبية 10.2% .

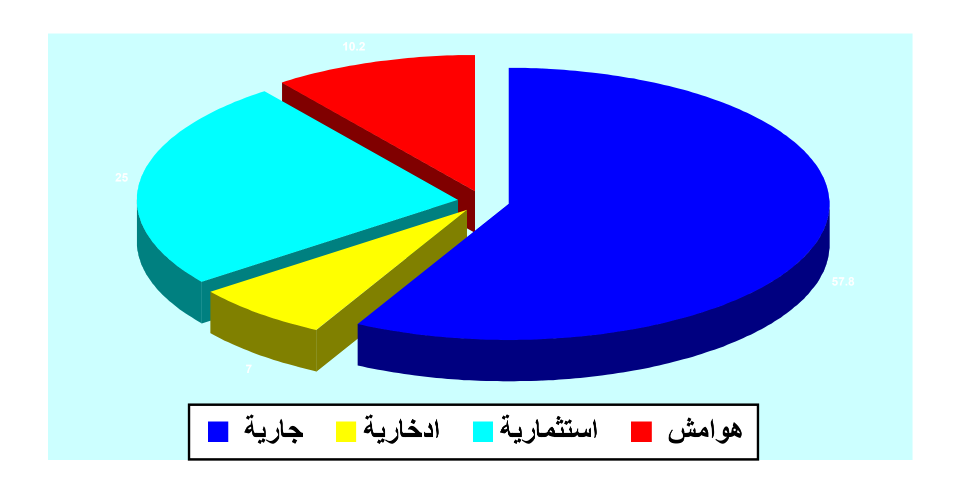
(5) عند النظر إلى هيكل الودائع المحلية نجد أ ا بلغت فى المتوسط 59.7% أما متوسط الودائع بالعملات الأجنبية فقد بلغـت 40.3% خلال الفترة 1999-2004م .

(6) من التحليل السابق يتضح أن متوسط الودائع الجارية للجهاز المصرفي السوداني بلغ 57.7% تليها الودائع الاستثمارية بنسبة24.8% ثم الهوامش بنسبة 10.2% و أخيراً الودائع الادخارية بنسبة 7% والناظر إلى مكونات الودائع يلاحظ سيطرة الودائع الجارية بنسبة كـبيرة الأمر الذي يؤثر على آجال منح التمويل المصرفي لكل القطاعات الاقتصادية بما فيها المشروعات الصغيرة. والشكل رقم(3) يـبين متوسـط ودائع الجهاز المصرفى خلال الفترة 1999-2004م .

شكل رقم (3)

متوسط ودائع الجهاز المصرفى

خلال الفترة 1999-2004م



3-2: تحليل التمويل المصرفي

تمثل محاولة رفع معدلات الاستثمار القومي أحد أهداف السياسة الاقتصادية لكافة الدول ، وخاصة الدول النامية منها ، وذلك لمـا للاستثمار من دور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة، لاسيما من حيث تحديد مستوى العمالـة ومـستوى النـاتج القومي، وهو ما يعني أن الاستثمار يعتبر أحد المتغيرات الأساسية المؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية. لذلك تعمل الـدول علـى تـشجيع الاستثمار ا وتقديم الكثير من التسهيلات للمستثمرين من أجل دفع عجلة التنمية وتحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية للمجتمع.ولذا تركز

الدراسة في هذا الجانب على الوقوف على اتجاهات التمويل المصرفي الممنوح من الجهاز المصرفي وفقاً للقطاعات الاقتصادية وصيغ التمويل المستخدمة، وذلك من خلال النتائج المبينة في الجدولين رقم (10) و(11) والشكلين رقم (4) و(5).

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ بالعملة المحلية

خلال الفترة 1999-2005م

مليون دينار

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
مرابحة	36200	34188.2	57869.4	74265.5	125859	165298	118000
مشاركة	22700	43446.1	45329.4	57651.2	65459	137239	89400
مضاربة	3000	3554.9	9147.9	9568.6	16093	24625	11700
سلم	3700	3396.6	7298.7	6855.6	13521	12653	5900
أخرى**	8000	16738.7	26736.6	58439.7	60994	89259	51500
ا موع	73700	101324.5	146382	206780.6	281926	429071	276500

المصدر بنك السودان ،التقارير السنوية خلال الفترة 1999-2005

جدول رقم (11)

تدفق التمويل المصرفي حسب صيغ التمويل

خلال الفترة 1999 – 2005م

نسبة مئوية

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005 **
المرابحة	49.1	33.7	39.5	35.9	44.7	38.5	42.7
المشاركة	30.8	42.9	31	27.9	23.2	32	32.3
المضاربة	4.1	3.7	6.2	4.6	5.7	5.7	4.2
السلم	5.1	3.3	5	3.3	4.8	3	2.2
أخرى**	10.9	16.4	18.3	26.3	21.6	20.8	18.6
ا موع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك السودان، التقارير السنوية ،خلال الفترة 1999-2004م. ** تشمل الفترة من يناير وحتى يونيو 2005م (النصف الأول من 2005م).

* تشمل صيغ الإجارة والمقاولة (تم احتساب الجدول رقم (11) اعتماداً على بيانات الجدول رقم (10))

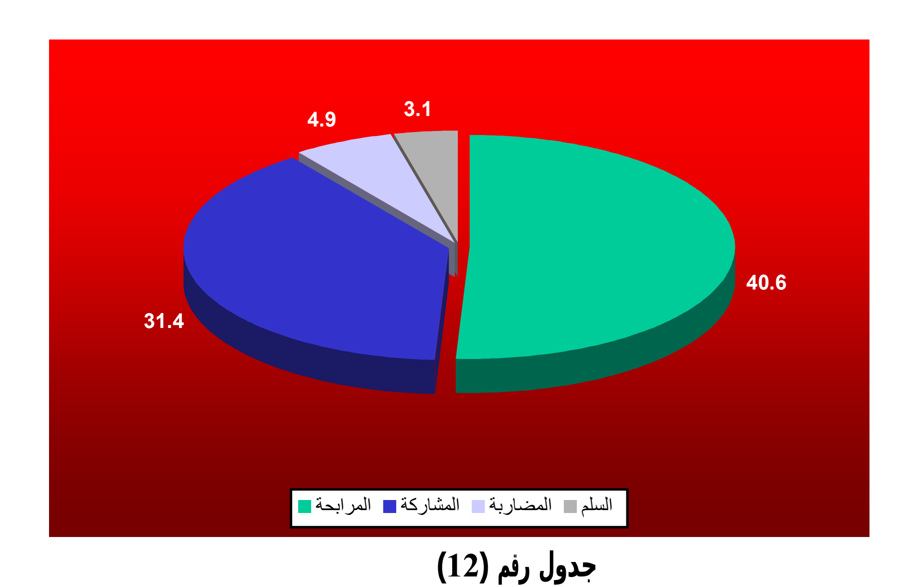
من الجدولين رقم (10) و(11) يلاحظ ما يلي :

(1)تراوح التمويل بصيغة المرابحة ما بين 33.7%- 49.1% خلال الفترة 1999- يونيو2005م،بينما تراوح التمويل بصيغة المشاركة ما بين 23.2%- 42.9% ،ويلاحظ أن نسبة التمويل ذه الصيغة جاءت متباينة من عام لاخر،ولكن على الرغم من ذلك تبقى هي الصيغة الأكثر استخداماً

(2) تراوح التمويل بصيغة المضاربة ما بين 3.7%- 6.2% خلال الفترة 1999- يونيو2005م ويلاحظ أ ا تسير في اتجاه تـصاعدي لاسيما في العامين 2004،2005 م.

(3) سجل التمويل بصيغة بيع السلم نسباً تراوحت ما بين 2.2%- 5.1% خلال الفترة 1999-يونيو 2005م ، ويلاحظ أ ا تسير في اتجاه تنازلي.والشكل رقم (4) يبين ذلك .

شكل رقم (4)
موسط تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ
خلال الفترة 1999 – 2004م



جدول رقم (12)
رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية
بالعملتين المحلية والأجنبية
خلال الفترة 1999-2004

مليون دينار

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الزراعة	14836	17807	19605	23678	27322	29631
الصناعة	8425	10517	22215	25408	29518	40691
الصادرات	9814	18458	30267	23268	27599	30026
الواردات	5797	5638	12806	26076	65409	134868
التجارة المحلية	3919	10211	21928	39425	71916	109761
أخرى	18329	30084	33247	55346	72995	99417
ا موع	61120	92715	140068	193201	294759	444395

المصدر:مجلة المصرفي ،ع37،سبتمبر2005،ص 78

جدول رقم (13)
رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية
بالعملتين المحلية والأجنبية خلال الفترة 1999-2004

نسبة مئوية

البيان	1999		2000		2001		2002		2003		2004	
	محلى	أجنبي	محلى	أجنبي	محلى	أجنبي	محلى	أجنبي	محلى	أجنبي	محلى	أجنبي
الزراعة	24.3	-	19.2	-	14	-	11.8	0.4	9.1	0.2	6.3	0.3
الصناعة	11.8	2	9	2.3	11.7	4.1	10.8	2.4	8.4	1.7	7.5	1.7
الصادرات	13.7	2.4	18.2	1.7	15.6	6	11.4	0.7	9.3	0.1	6.7	-
الواردات	2.5	7	1.2	4.9	2.9	6.2	3.7	9.8	0.4	21.8	0.8	29.2
التجارة المحلية	4.6	1.8	8.8	2.1	14.9	0.7	18.8	1.7	23.7	0.7	23.8	1
أخرى	22.9	7	29	3.5	20.4	3.5	26.3	2.2	22.3	2.3	20.5	2.2
ا موع	79.8	20.2	85.4	14.6	79.5	20.5	82.8	17.2	73.2	26.8	65.6	34.4

من الجدولين (12) و(13) يتضح الآتي :-

(1) أن الجهاز المصرفى قام بتمويل القطاعات الاقتصادية بالعملتين المحلية والأجنبية ،حيث يتبين ذلك من القيم المسجلة فى الجداول (12) و (13) على التوالي .

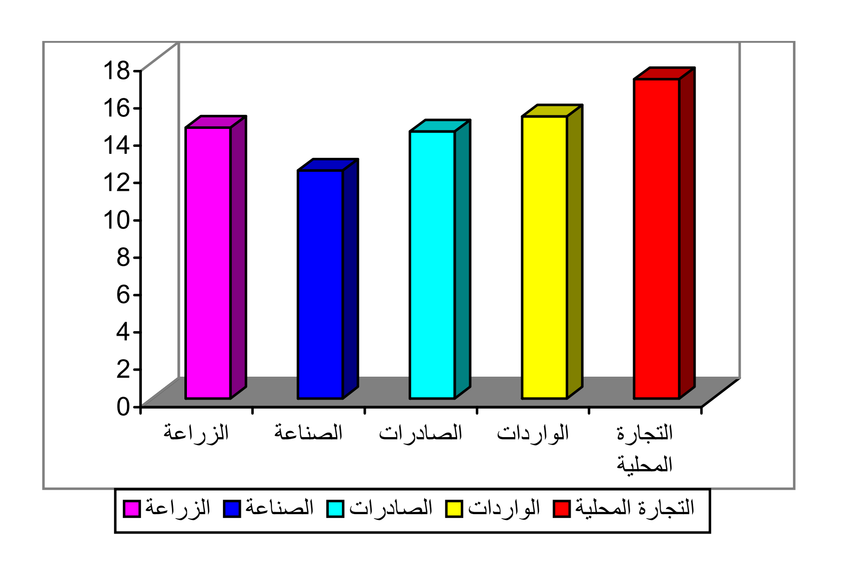
(2) تراوح تمويل القطاع الزراعي ما بين 7.6%-24.3% ويلاحظ انه يسير في اتجاه تنازلي بسبب تحرير التمويل المصرفي من قبل البنـك المركزي. أما تمويل القطاع الصناعي فقد تراوح ما بين 9.2%-15.8% وهو يسير أيضاً في اتجاه تنازلي.وكذلك الحال بالنسبة لتمويـل قطاع الصادرات.

(3) سجل تمويل قطاع التجارة المحلية اتجاها تصاعديا حيث تراوح ما بين 6.4%-24.8%، وكذلك الحال بالنسبة لتمويل قطاع الاستيراد الذي تراوح تمويله ما بين 6.1%-30% حيث يعتبر من اكثر القطاعات التي استفادة من تمويل الجهاز المصرفي خلال الفترة الأخيرة.

(4) تراوحت نسبة التمويل بالعملة المحلية ما بين 65.6% -85.4% خلال الفترة 1999-2004 م ومن الملاحظ أن التمويل بالعملـة المحلية يسير فى اتجاه تنازلي لاسيما فى العامين 2003م و 2004م .

(5) تراوحت نسبة التمويل بالعملة الأجنبية ما بين 14.6% - 34.6% ويلاحظ أ ا تسير فى اتجاه تصاعدي .

شكل رقم (5)
رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملتين المحلية والأجنبية
خلال الفترة 1999 – 2004م



المحور الرابع

دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان

يمكن دراسة دور الجهاز المصرفي السوداني في تمويل المشروعات الصغيرة من خلال تحليل الإحـصاءات المتـوفرة للفتـرة 2000-2004م وذلك بهدف التأكد على مدى التزام المصارف القائمة بتوجيهات البنك المركزي في تمويل لهذه الشريحة الهامة من المجتمع بالنـسبة لكل مصرف على حدة **(إطار جزئي)** ، بالاضافة إلى تحليل التمويل الممنوح من المصارف مجتمعة **(إطار كلي) ،** كما يتـضمن التحليـل التعرف على الصيغ المستخدمة لتمويل تلك المشروعات .

4-1: الإطار الجزئي لتمويل التنمية الاجتماعية

التمويل المصرفي للتنمية الاجتماعية(الإطار الجزئي)

خلال الفترة 2000-2004م

مليون دينار

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
فيصل الإسلامي	102.4	2.1	326.9	5.5	222.8	3.5	128.8	1.7	112.3	0.7
الزراعي السوداني	593.3	12.5	222.9	3.5	204.5	1.5	351.4	1.5	602.8	2.2
الخرطوم	628.2	9.3	1877.9	14.5	1757	9.9	2221	8.8	4260.8	9.6
النيلين للتنمية الصناعية	348.3	6.7	272.8	4.3	548.4	5.1	374	3.8	249	2.5
التنمية التعاوني الإسلامي	650.3	8.5	577	12.5	1154.6	11.2	2507.2	10.7	3246.6	7.9
التضامن الإسلامي	380.2	10.4	550.3	7	265.4	4.1	133.9	1.5	0	0
الإسلامي السوداني	376.9	8.8	467.9	8	738.4	7.7	674.8	5.5	432.7	3.8
البركة السوداني	268.6	9.4	213.9	3.6	664.6	9.9	1496.5	17.3	1467.3	11.6
السوداني الفرنسي	224.2	4.1	458.9	4.4	391.3	3.5	421.7	4.1	443.8	2.1
الأهلي السوداني	1213.9	14.6	1297.7	22.1	479.1	15.8	6	0.2	37	1

2.8	17.8	0	0.1	1.1	24.2	3.9	37.7	9.6	48	العقاري التجاري
24.8	2114.6	11.6	663.6	13.3	640.9	17	586.5	23.4	568.2	الادخار والتنمية الاجتماعية
0.6	103.3	4.4	404.2	1.4	69.3	5.3	238.3	5.8	125.5	السعودي السوداني
3.9	214.5	6.5	299.4	1.8	146.2	0	0	76.2	24.2	تنمية الصادرات
2.6	116.3	3.9	68.9	12.8	117.1	4.6	50.2	3.4	41.4	العمال الوطني
1.2	286	2.4	564.1	1.6	384.8	1.4	154.4	5.3	671	الثروة الحيوانية
14.5	1209.9	8.8	478.4	4.9	341.3	3.1	188.6	4.4	210.9	الشمال الإسلامي
0.3	264.2	1	758.8	1	462.5	2.6	773.6	2.6	422.7	امدرمان الوطني
4.4	738	5.1	594.6	4.8	432.1	3.2	420.3	4.1	200	المزارع التجاري
40.5	3690.2	3.5	60	0.4	1	1.2	1	0	0	ابوظبي الوطني
8.6	13	18.8	31.5	3.5	4.5	0	0	0	0	حبيب بنك
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بيبلوس
0.1	12.1	0.6	45.1	5.8	75.4	3.5	80.4	6	80.1	النيل الازرق المشرق
1.8	10.1	0	0	0	0	0	0	0	0	ايفوري
0.6	0.4	9.7	9	9.4	17.4	8.3	102.5	8.9	87.1	القضارف للاستثمار
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الاستثمار المالي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المشرق
4.6	19642.9	4.4	12293	4.4	9143	6.1	8899.7	7.2	7,265.50	ا موع

من الجدول رقم (14) يلاحظ ما يلي :-

(1) بلغ تمويل الجهاز المصرفى لقطاع التنمية الاجتماعية حوالي 7.2% فى العام 2000م وانخفض بـصورة مـستمرة خـلال الأعـوام 2001،2002،، 2003 وارتفع قليلاً فى العام 2004م ليصل إلى 4.6% .

(2) المصارف التي قامت بتمويل قطاع التنمية الاجتماعية فى العام 2000م وفقاً لتوجيهات البنك المركزي (7%) هي عشرة مصارف من جملة سبعة وعشرون مصرفاً ، كما أن النسبة الإجمالية تمويل الجهاز المصرفي كانت متوافقة مع توجيهات البنك المركزي.

(3) المصارف التي التزمت بتمويل التنمية الاجتماعية فى حدود 10% فاكثر فى العام 2001م هي أربعة مصارف بنـك الخرطوم،بنـك التنمية التعاوني الإسلامي، البنك الأهلي السوداني ،مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية . أما النسبة الإجمالية لتمويل الجهاز المـصرفي فقـد كانت اقل من موجهات البنك المركزي (6.1%).

(4) سجلت ستة مصارف نسبة تمويل فى حدود 10% فاكثر لقطاع التنمية الاجتماعية في العام 2002هي:بنك الخرطوم ،بنك التنميـة التعاوني الإسلامي،بنك البركة السوداني ، البنك الأهلي السوداني،مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ،بنك العمال الوطنى . أمـا النـسبة الإجمالية لتمويل الجهاز المصرفي فقد كانت اقل من موجهات البنك المركزي (4.4%).

(5) سجلت أربعة مصارف نسبة تمويل فى حدود 10% فاكثر لقطاع التنمية الاجتماعية فى العام 2003،وهى بنـك التنميـة التعـاوني الإسلامي، بنك البركة السوداني ،مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ،بنك ابوظبى الوطنى ، أما النسبة الإجمالية لتمويل الجهاز المصرفي فقد كانت اقل من موجهات البنك المركزي (4.4%).

(6) سجلت أربعة مصارف نسبة تمويل فى حدود 10% فاكثر لقطاع التنمية الاجتماعية للعام 2004م ،وهى بنك البركـة الـسوداني ،مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية وبنك الشمال الإسلامي وبنك ابوظبى الوطنى . أما النسبة الإجمالية لتمويل الجهاز المصرفي فقد كانت اقل من موجهات البنك المركزي (4.6%).

(7) بالنظر إلى تمويل التنمية الاجتماعية الممنوح من قبل الجهاز المصرفى خلال الفترة 2000- 2004م ،يلاحظ أن مـصرف الادخـار والتنمية الاجتماعية هو المصرف الوحيد الذي التزم بالنسب المقررة لتمويل هذه القطاعات ،على الرغم من أن دوره يفترض أن يكون اكـبر من ذلك .

4-2:الإطار الكلي لتمويل التنمية الاجتماعية

جدول رقم (15)
التمويل المصرفي للتنمية الاجتماعية (الإطار الكلي)
خلال الفترة2000-2004م

مليون دينار

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
فيصل الإسلامي	102.4	1.4	326.9	3.7	222.8	2.4	128.8	1.0	112.3	0.6
الزراعي السوداني	593.3	8.2	222.9	2.5	204.5	2.2	351.4	2.9	602.8	3.1
الخرطوم	628.2	8.6	1877.9	21.1	1757	19.2	2221	18.1	4260.8	21.7
النيلين للتنمية الصناعية	348.3	4.8	272.8	3.1	548.4	6.0	374	3.0	249	1.3
التنمية التعاوني الإسلامي	650.3	9.0	577	6.5	1154.6	12.6	2507.2	20.4	3246.6	16.5
التضامن الإسلامي	380.2	5.2	550.3	6.2	265.4	2.9	133.9	1.1	0	0.0
الإسلامي السوداني	376.9	5.2	467.9	5.3	738.4	8.1	674.8	5.5	432.7	2.2
البركة السوداني	268.6	3.7	213.9	2.4	664.6	7.3	1496.5	12.2	1467.3	7.5
السوداني الفرنسي	224.2	3.1	458.9	5.2	391.3	4.3	421.7	3.4	443.8	2.3
الأهلي السوداني	1213.9	16.7	1297.7	14.6	479.1	5.2	6	0.0	37	0.2
العقاري التجاري	48	0.7	37.7	0.4	24.2	0.3	0.1	0.0	17.8	0.1
الادخار والتنمية الاجتماعية	568.2	7.8	586.5	6.6	640.9	7.0	663.6	5.4	2114.6	10.8
السعودي السوداني	125.5	1.7	238.3	2.7	69.3	0.8	404.2	3.3	103.3	0.5
تنمية الصادرات	24.2	0.3	0	0.0	146.2	1.6	299.4	2.4	214.5	1.1
العمال الوطني	41.4	0.6	50.2	0.6	117.1	1.3	68.9	0.6	116.3	0.6
الثروة الحيوانية	671	9.2	154.4	1.7	384.8	4.2	564.1	4.6	286	1.5
الشمال الإسلامي	210.9	2.9	188.6	2.1	341.3	3.7	478.4	3.9	1209.9	6.2
امدرمان الوطني	422.7	5.8	773.6	8.7	462.5	5.1	758.8	6.2	264.2	1.3
المزارع التجاري	200	2.8	420.3	4.7	432.1	4.7	594.6	4.8	738	3.8
ابوظبي الوطني	0	0.0	1	0.0	1	0.0	60	0.5	3690.2	18.8
حبيب بنك	0	0.0	0	0.0	4.5	0.0	31.5	0.3	13	0.1
بيبلوس	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
النيل الازرق المشرق	80.1	1.1	80.4	0.9	75.4	0.8	45.1	0.4	12.1	0.1
ايفوري	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	10.1	0.1
القضارف للاستثمار	87.1	1.2	102.5	1.2	17.4	0.2	9	0.1	0.4	0.0
الاستثمار المالي	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
المشرق	0	0	0	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
ا موع	7,265.40	100	8,899.70	100	9,142.80	100.0	12,293.00	100.0	19,642.70	100.0

من الجدول رقم (15) يتبين الآتي :-

(1) يعتبر بنك الخرطوم من اكثر المصارف التي منحت تمويلا للقطاعات الاجتماعية يليه بنك التنمية التعاوني الإسلامي ، وبنك الخرطوم .

(2) هناك بعض المصارف لم تقم بتمويل القطاعات الاجتماعية وفق ما هو محدد في سياسات البنك المركزي ، وهي : بنك النيـل الازرق المشرق ، بنك الاستثمار المالي وبنك بيبلوس .

4-3:تمويل التنمية الاجتماعية حسب الصيغ

4-3-1: إجمالي تمويل التنمية الاجتماعية حسب الصيغ

جدول رقم (16)

إجمالي التمويل المصرفي للتنمية الاجتماعية حسب صيغ التمويل

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المرابحة	4708.6	68.2	3999	36.6	2766	76.9	3461.4	76.2	3405	65.38
المشاركة	1247.3	118.	482	4.4	378.9	10.5	280.9	6.2	716.5	13.7
المضاربة	65.7	0.95	6400	58.6	270.9	7.5	45.6	1	64.4	1.2
السلم	801	11.6	0	0	0	0	0	0	36.4	70.
أخرى	72.5	1.05	29.3	30.	177.5	4.99	753.3	16.6	993.4	19
المجموع	6895.1	100	10910.3	100	3593.3	100	4541.2	100	5215.7	100

من الجدول رقم (16) يلاحظ ما يلي :-

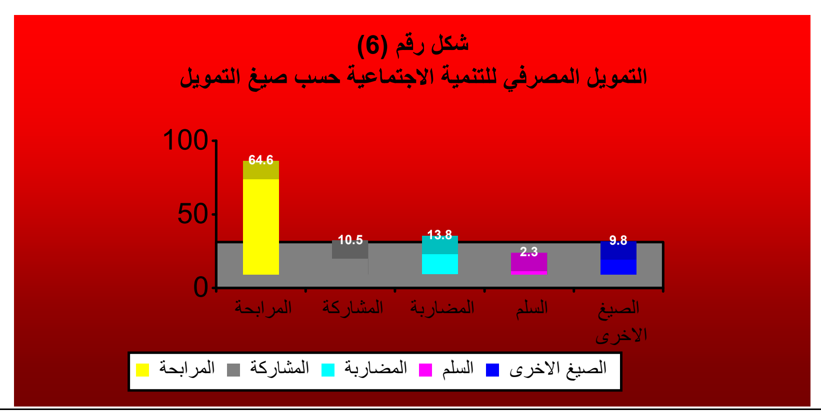
(1) تراوح التمويل المصرفي الممنوح لقطاعات التنمية الاجتماعية بصيغة المرابحة ما بين 36.6% - 76.9%، وقـد بلـغ فى المتوسـط 64.6% .

(2) أما التمويل بصيغة المشاركة فقد تراوح ما بين 4.4% - 18% حيث بلغ فى المتوسط 10.5% .

(3) التمويل بصيغة المضاربة سجل نسباً اقل من 1% فيما عدا العامين 2001،2003 ، حيث بلغ 7.5% و58.6%، وقـد بلـغ فى المتوسط 13.8 % .

(4) سجل التمويل بصيغة السلم نسباً متواضعة جداً ،حيث لم تستخدم الصيغة إلا فى عامي 2000، 2004م وقد بلغـت فى المتوسـط 2.3%.أما التمويل بالصيغ الأخرى فقد تراوح ما بين 0.3% -25.5% وقد بلغ فى المتوسط 9.8% .والشكل رقم (5) يبين إجـمالي التمويل المصرفي لقطاعات التنمية الاجتماعية حسب صيغ التمويل.

4-3-2: التمويل المصرفي لصغار المنتجين حسب الصيغ



جدول رقم (17)

التمويل المصرفي لصغار المنتجين حسب الصيغ

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	العدد	%	القيمة	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المرابحة	2140.8	48.5	2978	57.9	3999	72	5300	468.	10943	75.8
المشاركة	340.4	7.7	696.5	13.5	659.8	11.8	803.3	10.4	866.3	6
المضاربة	20	50.	53	1	67.7	1.2	218.2	2.8	298.6	2
السلم	801	18.2	105.9	2	58.8	1	380.6	4.9	183.3	1.2
اخرى	1108.6	25.1	1304	25.3	764	13.7	1049	13.5	2135.6	14.8
ا موع	4410.8	100	5138	100	5549.4	100	7751.2	100	14426.8	100

من الجدول رقم (17) يتبين الاتى :-

(1) بلغ التمويل المصرفى الممنوح لصغار المنتجين حسب الصيغ 4410.8 مليون دينار فى العام 2001م ،وارتفع الى 14426.8 مليـون دينار فى العام 2004م.

(2) تراوح التمويل بصيغة المرابحة ما بين 48.5%- 75.8% ،مما يشير الى أن هناك اتجاهاً تصاعدياً لاستخدام هذه الصيغة فى تمويل صغار المنتجين ،وقد بلغت فى المتوسط 64.5% .

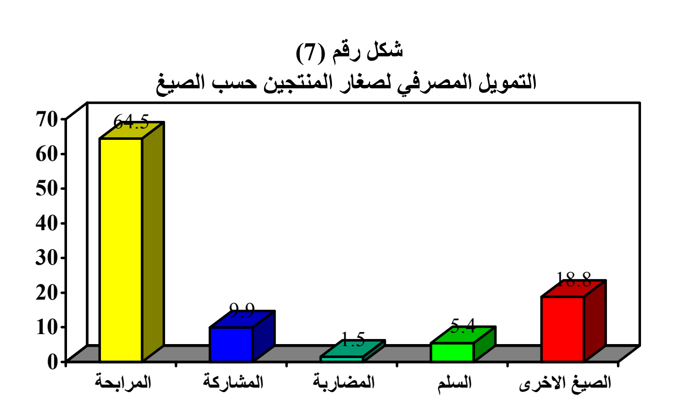
(3) تراوح التمويل بصيغة المشاركة ما بين 6%- 13.5%ويلاحظ أن هنالك اتجاهاً تنازلياً فى استخدام هذه الصيغة لاسيما بعـد العـام 2002م، وقد بلغ متوسط التمويل ذه الصيغة 9.9% .

(4) سجل التمويل بصيغة المضاربة نسباً متواضعة خلال الفترة 2000- 2004م حيث لم تصل النسبة الى 3% وقد بلغت فى المتوسـط 1.5% .

(5) سجل التمويل بصيغة السلم أعلى نسبة له فى العام 2000م حيث بلغ (18.1%) إلا انه تناقص تدريجياً ليصل الى 1.2% فى العـام 2004م،وقد بلغ فى المتوسط 5.4%.أما التمويل بالصيغ الأخرى فقد تراوح مـا بـين 13.5%- 25.3% وقـد بلـغ فى المتوسـط 18.8%.والشكل رقم ( ) يبين متوسط التمويل المصرفى لصغار المنتجين حسب الصيغ .

4-3-3: التمويل المصرفي للمهنيين والحرفيين حسب الصيغ

جدول رقم (18)



التمويل المصرفي للمهنيين والحرفيين



البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	القيمة	%	القيمة	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المرابحة	2567.8	71.4	3999	36.6	2766	76.9	3461	76.2	3,405	65.3
المشاركة	906.9	25.2	482	4.4	378.9	10.5	280.9	6.2	716.5	13.7
المضاربة	45.7	1.3	6400	58.6	270.9	7.5	45.6	1	64.4	1.2
السلم	0	0	0	0	0	0	0	0	36.4	0.7
أخرى	72.5	2	29.3	0.3	177.5	4.9	753.3	16.5	993.4	19
ا موع	3592.9	100	10910.3	100	3593.3	100	4541.2	100	5215.7	100

من الجدول رقم (18) يمكن تسجيل الملاحظات التالية :-

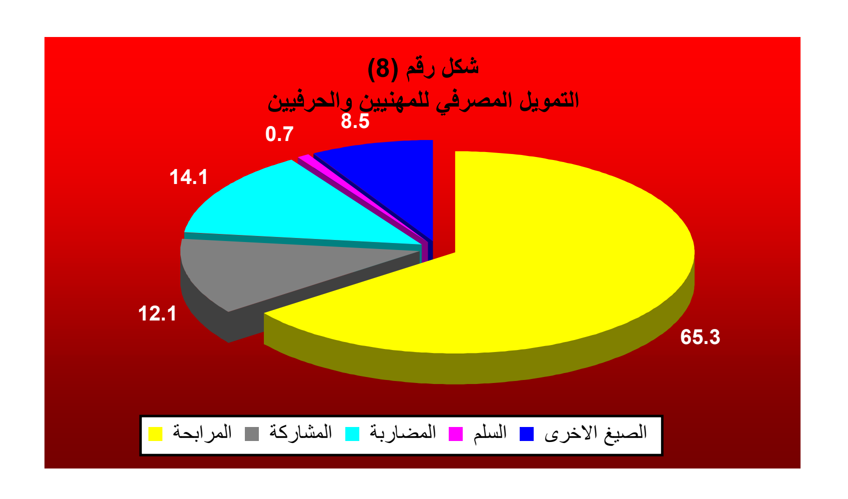
(1) بلغ حجم التمويل الممنوح للمهنيين والحرفيين 3592.9 مليون دينار في العام 2000م وبلغت أعلى قيمـة لهـا في العـام 2001م (10910.3) مليون دينار.

(2) تراوح التمويل بالمرابحة ما بين 36.6%- 76.9% ،وقد سجلت نسب التمويل بالمرابحة تبايناً خلال الفترة 2000-2004م، إلا أ ا على الرغم من ذلك بلغت في المتوسط (65.3%).

(3) أما التمويل بالمشاركة فقد تراح ما بين 4.4%- 25.2%حيث بلغ في المتوسط 12.1%،بينما تراوح التمويل بالمـضاربة مـا بـين 1.2%- 58.66%،حيث سجل العام 2001م أعلى نسبة تمويل لقطاع المهنيين والحرفيين أما السنوات الأخرى فقـد سـجلت نـسباً متواضعة بلغت في المتوسط 14.1% .

(4) لم يحظ قطاع المهنيين والحرفيين بالتمويل بالسلم ألا في العام 2004م وبنسبة ضعيفة جداً (0.7%).

(5) تراوح منح التمويل بالصيغ الأخرى خلاف المذكوره أعلاه، ما بين 0.2%- 19%،حيث بلغ في المتوسط 8.5%.



المحور الخامس
تمويل المشروعات الصغيرة في السودان :إشكاليات التطبيق و آفاق المستقبل

على الرغم من الجهود المبذولة في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان إلا أ ا كانت دون مستوى الطموحات وذلك لتشابك العديد من العوامل في ذلك، ونحاول في هذا المحور الوقوف على الإشكاليات والمعوقات التي حالت دون تطويرها و آفاقها المستقبلية.

5-1:إشكاليات ومعوقات تطوير المشروعات الصغيرة في السودان

تعاني المشروعات الصغيرة من الكثير من المشكلات والمعوقات التي تحد من قدرتا على الحركة والارتفاع بمستوي أدائها ولعـب دورهـا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أجرت العديد من الدراسات في الأقطار العربية ومنها هذه الدراسة ، لتـشخيص هـذه المـشكلات والمعوقات دف التصدي لها ومعالجتها ومن أهمها:

1- الأرض اللازمة لعمل المنشآت الصغيرة:حيث تحتاج بعض المنشآت الصغيرة وبخاصة الصناعات الصغيرة منها إلى الأرض اللازمة لإقامـة مشروعها .

2- ندرة أو ارتفاع أسعار المواد الخام المحلية والمستوردة: لا سيما عندما لا يسمح لهذه المنشآت بالاستيراد المباشر والاعتماد بدلاً من ذلـك على التجار والوسطاء المحليين مما يجعلها تحت رحمتهم سواء أكانت هذه الندرة حقيقية أو مفتعلة.

3- الخدمات والهياكل الأساسية وعد م انتظامها وارتفاع تكاليفها.

4- عدم وفرة العمالة المدربة والمؤهلة وتدهور المستوى المهني والفني للعاملين، مع عدم توافق مجالات التدريب مع احتياجات المـشروعات الصغيرة ، بالاضافة إلى ندرة الخبرات والمهارات المستوردة.

5- قلة المكائن والمعدات والآلات وانخفاض مستوي التكنولوجيا المستخدمة:

6-تعدد المشكلات التسويقية التي تعاني منها المنشأة الصغيرة .

7- ندرة أو عدم دقة البيانات المحاسبية والمالية وتأخير إعدادها.

8- عدم الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي المنظم ويرجع ذلك لكثرة عنصر المخاطرة لعدم وجـود الـضمان المناسـب بالإضافة للتكاليف الإدارية الباهظة والتي تزداد كلما بعدنا من تجمعات المدن.. كما أن القروض الجماعية لم تجد طريقها لإقنـاع البنـوك التجارية لضعف الضمانات.

9- مشكلات الإدارة التي تحد من إمكانيات المشروعات الصغيرة لتحقيق النمو والاستقرار(5).

5-2:آفاق تطوير المشروعات الصغيرة في السودان

إن تطوير المشروعات الصغيرة يحتاج إلى تنسيق الجهود من قبل المؤسسات التي تعمل في هذا الحقل ، ولذا فان جهود التطوير ينبغي أن تبذل على مستوى الوحدة و المستوى الكلي وبتكاملها يمكن الدفع بتطوير هذه الشريحة الهامة من ا تمع.

5-2-1:دور الدولة تطوير المشروعات الصغيرة في السودان:

ينبغي للدولة أن تلعب دوراً هاماً في تطوير المشروعات الصغيرة وذلك من خلال ما تصدره من سياسات اقتصادية كلية، ويمكن أن يـتم ذلك من خلال:

1-حماية منتجات المشروعات الصغيرة بما يضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر .

2-توفير البنية الأساسية للمشروعات الصغيرة وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة ا معات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتم على أن يكونوا صـناعات مغذيـة للمشروعات الكبرى؛ بتوفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

3- الإشراف على قطاع المشروعات الصغيرة ومتابعته من خلال وزارة خاصة به كما هو الحال عليه في العديد من الدول النامية والعربية ، لكي يتبنى وجهة نظر أصحاب الصناعات الصغيرة، ويعالج مشاكلهم من خلال إعادة صياغة القوانين لصالح تلك الصناعات وتقديم الـدعم المادي والفني لها.

5-2-2: آفاق تطوير المؤسسات غير المصرفية المحلية

لتطوير المؤسسات غير المصرفية حتى تؤدي الدور المنوط ا على درجة عالية من النجاح فلابد من اتباع الآتي:-

1-الاعتماد بدرجة أساسية على موارد ديوان الزكاة فى تخفيف وطأة الفقر لاسيما وان تلك الموارد تتولى أمانة ديوان الزكاة تحصيلها بنسب كبيرة دونما حاجة إلى دعم.

2-تحديد نسب للصرف على قطاعات التنمية الاجتماعية، بالتشاور مع إدارات الصناديق والمؤسسات الاجتماعية،كما هو عليه الحـال فى الصندوق القومي لدعم الطلاب.
3-ضرورة قيام الدولة ممثلة فى وزارة المالية بدفع ما عليها من التزامات تجاه الصناديق الاجتماعية لاسيما الصندوق القومي للمعاشات.
4-إصدار توجيهات من قبل الجهات ذات الاختصاص بتحويل حسابات الدولة من البنوك التجارية إلى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية بهدف زيادة موارد المصرف حتى يتمكن من القيام بدوره بصورة فاعلة.
5-إعادة النظر فى الاستثمارات التي تقوم بها الصناديق بما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية والجهات المستفيدة من تلك الصناديق على أن يكون ذلك فى شكل محافظ استثمارية يتم الاتفاق علي كيفية إدارتها من خلال لجنة مكونة من وزارة المالية الاتحاديـة ووزارة الرعايـة الاجتماعية ومصرف الادخار والصناديق الاجتماعية ذات الصلة.
6-مراعاة انتشار هذه الصناديق فى كافة أرجاء السودان خاصة الولايات الأكثر فقراً.
7-ضرورة مراجعة الأداء المالي للصناديق والمؤسسات الاجتماعية بصورة دورية من قبل الجهات ذات الاختصاص.
8-الاستمرار فى رفع نسبة التمويل المصرفي الممنوح لتمويل الطبقات الفقيرة ليصل 25% بنهاية فترة الاستراتيجية.

5-2-3: آفاق تفعيل دور المنظمات الأجنبية في تطوير المشروعات الصغيرة

1- العمل على تمويل المشروعات الصغيرة التي تتوافق مع البيئة المحلية وليس نقل التجارب الخارجية التي قد يعتريها الفشل نظراً لاخـتلاف العوامل الطبيعية والسلوكية .
2-التنسيق مع الحكومات المحلية في توجيه المنح والمعونات إلى تطوير وتأهيل الخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة والمياه).
3-إطالة أمد التمويل للمشروعات الصغيرة التي تحتاج إلى خصوصية في التعامل معها ورعايتها وتخفيض تكاليف تمويلها إلى أدنى حد ممكن .
4-التنسيق فيما بين المنظمات في إستراتيجيات تنفيذ المشروعات وتمويلها وتطويرها بالقدر الذي يعود بالعوائد المادية الملموسة في اقصر فترة زمنية .

5-2-4: آفاق تفعيل دور الجهاز المصرفي في تطوير المشروعات الصغيرة

إن الجهاز المصرفي يعتبر من اكثر الجهات التمويلية تنظيماً بحكم ما يتوافر له من إمكانات مادية وبشرية وفنية تعينـه في أداء مهامـه ووظائفه على الأكمل ، ولذا فان دوره في تطوير المشروعات الصغيرة يمكن أن يكون فاعلاً ، وفقاً لما يلي:
1-ضرورة إلزام المصارف بتمويل المشروعات الصغيرة وفقاً للموجهات التي يصدرها البنك المركزي، وذلك بعدم اسـتخدام الـسقوفات المخصصة لها في تمويل القطا عات الأخرى .
2- رفع النسبة المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة تدريجيا بما يتوافق مع استيعاب الجهاز المصرفي لطبيعة تلك المشروعات وأهدافها وطرق عملها واحتياجاتها التفصيلية.
3- تعيين الخبرات الفنية اللازمة لإدارة المشروعات الصغيرة في المصارف حتى تسهل عمليات المتابعة والإشراف لتلك المشروعات.
4- تنويع التمويل المصرفي الممنوح للمشروعات الصغيرة جغرافياً ، وذلك بعدم التركيز على العاصمة والمدن الكبرى وإهمال المناطق الريفية .
5-تفعيل دور المصارف المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة (البنك الزراعي السوداني ،مصرف المزارع التجاري ، بنك التنمية الصناعية ، البنك العقاري التجاري، بنك العمال الوطني).
6- قيام الدولة بتوفير الموارد اللازمة لمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ، لكي يقوم بدوره بالصورة اللازمة، لا سيما وانه المصرف الوحيد الذي يعنى بمحاربة الفقر من خلال قانونه.

قائمة المراجع والمصادر

1- بنك السودان: السياسات النقدية والتمويلية خلال الفترة ، 1999 - 2005م.
2- د.بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم ، د.فارس أرباب إسماعيل ، تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان ، مشروع إعداد رؤية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز للاستشارات المحدودة بالتعاون مع بنك السودان المركزي، فبراير 2006، ص28-29.
3- عبد المنعم محمد الطيب، أ.مصطفى محمد مسند ، دور الصناديق والمؤسسات الاجتماعية في تخفيف وطأة الفقر (رؤية مستقبلية)،وزارة المالية والاقتـصاد الـوطني –القطـاع الاجتماعي ، أغسطس 2002، ص57-65.
4- عبد المنعم محمد الطيب، العولمة والقطاع المصرفي في السودان، رسالة دكتوراة ،جامعة النيلين 2002م.
5- عبد المنعم محمد الطيب،تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الآليات الجديدة لتحرير التجارة –التجربة السودانية، ندوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسـطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، البنك الإسلامي للتنمية –المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، الجمهورية الجزائرية ، 25-28مايو 2003، ص32-36.